الأمم المتحدة

DP/FPA/2016/10

Distr.: General
7 July 2016
Arabic
Original: English

المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٦
٦-٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، نيويورك
البند ١٠ من جدول الأعمال المؤقت
صندوق الأمم المتحدة للسكان - التزامات التمويل لصندوق الأمم المتحدة للسكان

صندوق الأمم المتحدة للسكان

تقرير عن مساهمات الدول الأعضاء وجهات أخرى في صندوق الأمم المتحدة للسكان وتوقعات الإيرادات لعام ٢٠١٦ والأعوام المقبلة

موجز

أعد هذا التقرير استجابة لقراري المجلس التنفيذي ٥/٩٩ و ٩/٢٠٠٠، اللذين طلبا إلى المدير التنفيذي تقديم تقديرات مستكملة سنويا للموارد العادية وموارد التمويل المشترك. وتمشيا مع الخطة الاستراتيجية لصندوق الأمم المتحدة للسكان (الصندوق) للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، وخطة واستراتيجية الصندوق لتعبئة الموارد (قرار المجلس التنفيذي ١٨/٢٠١٥)، يقدم هذا التقرير استعراضا عن الحالة العامة لموارد الصندوق، ويواصل في الوقت نفسه معالجة الهدف المهم المتمثل في زيادة الموارد العادية، وتوفير قاعدة مستقرة ومتنوعة للموارد يمكن التنبؤ بها.

وفي عام ٢٠١٥، بلغت إيرادات المساهمات التي تلقاها الصندوق للموارد العادية وموارد التمويل المشترك مقدار ٩٧٢ مليون دولار، مسجلة انخفاضا نسبته ٣ في المائة عن عام ٢٠١٤. وتنقسم هذه الإيرادات في مجموعها إلى مبلغ ٣٩٨ مليون دولار تبرعات للموارد العادية، ومبلغ ٥٧٤ مليون دولار لموارد التمويل المشترك.

280716 280716 16-11786 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

ومقارنة بما كان عليه الوضع في عام ٢٠١٤، بلغ الانخفاض في إيرادات المساهمات المقدمة للموارد العادية في عام ٢٠١٥ مقدار ٧٩ مليون دولار، أو ما نسبته ١٦ في المائة، وبلغت الزيادة في إيرادات المساهمات للتمويل المشترك مقدار ٤٩ مليون دولار، أو ما نسبته ٩ في المائة.

وتمشيا مع قرار الجمعية العامة ٢٢٦/٦٧، يعتقد الصندوق اعتقادا راسخا أن زيادة المساهمات المالية لجهاز الأمم المتحدة الإنمائي، لا سيما للموارد العادية، أمر أساسي للإدماج الكامل لجدول أعمال المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في الاستراتيجيات والأطر الإنمائية الوطنية، ولتمكين البلدان من تنفيذ الإجراءات المتعلقة بالمؤتمر الدولي للسكان والتنمية لما بعد عام ٢٠١٤، ولخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ولا تزال المساهمات الموجهة للموارد العادية تشكل الأساس الذي تقوم عليه الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية. وفضلا عن ذلك، وعلى نحو ما أكده قرار الجمعية العامة ٢٢٦/٦٧، كما أكدته قرارات سابقة، يدرك الصندوق أن الموارد الأخرى (بما فيها موارد التمويل المشترك) المتأتية من مصادر متنوعة تمثل أحد المكونات المكملة المهمة للموارد العادية للصندوق.

عناصر قرار

قد يرغب المجلس التنفيذي في اعتماد قرار بشأن المسائل التمويلية لصندوق الأمم المتحدة للسكان. وترد عناصر هذا القرار في الفرع خامسا من هذا التقرير.

المحتويات

الصفحة

أولا – مقدمة ٤

ثانيا – الموارد العادية وموارد التمويل المشترك ٥

ألف – عرض عام لإيرادات المساهمات المقدمة للموارد العادية ٥

باء – عرض عام لمساهمات التمويل المشترك ١٠

جيم – التمويل المواضيعي ١٤

دال –المساهمات المقدمة لصندوق الأمم المتحدة للسكان من أجل التأهب للطوارئ والاستجابة الإنسانية ٢٠

هاء –المساهمات المقدمة من القطاع الخاص ٢١

ثالثا – حوار المجلس التنفيذي بشأن المسائل التمويلية – الفرص والتحديات المتعلقة بالدفع قدما باستراتيجية تعبئة الموارد، بما في ذلك توسيع القاعدة التمويلية ٢٢

رابعا – خلاصة ٢٧

خامسا – عناصر قرار ٢٨

يمكن الاطلاع على مرفقات هذا التقرير على موقع المجلس التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان على الشبكة.

المرفق ١ – مساهمات إيرادات صندوق الأمم المتحدة للسكان في الموارد العادية لعام ٢٠١٥، والتقديرات لعام ٢٠١٦، حتى ١٥ أيار/مايو ٢٠١٦

المرفق ٢ – مساهمات التمويل المشترك من البلدان المستفيدة من البرامج دعما لبرامجها القطرية

المرفق ٣ – الأموال التي حصلها صندوق الأمم المتحدة للسكان في عام ٢٠١٥ باعتباره وكيلا إداريا لبرامج الأمم المتحدة المتشركة

أولا - مقدمة

١ - أعد هذا التقرير استجابة لقراري المجلس التنفيذي ٥/٩٩ و ٩/٢٠٠٠ اللذين طلبا إلى المدير التنفيذي تقديم قرارات مستكملة سنويا للموارد العادية وموارد التمويل المشترك، وكذلك قرار المجلس التنفيذي ١٨/٢٠١٥ الذي طلب إلى صندوق الأمم المتحدة للسكان أن يقدم، في إطار الإبلاغ السنوي عن الالتزامات التمويلية للصندوق، تحليلا لإمكانية التنبؤ بالموارد المقدمة لتنفيذ الخطة الاستراتيجية، ٢٠١٤-٢٠١٧، ومرونتها ومواءامتها، بما في ذلك ثغرات التمويل، والآثار المترتبة عليها لإطار النتائج المتكامل. وتمشيا مع الخطة الاستراتيجية، يتمثل الهدف من هذا التقرير في مواصلة تعزيز الحوار بين صندوق الأمم المتحدة للسكان ومجلسه التنفيذي بشأن حالة من موارد الصندوق بشكل عام، مع الاستمرار في الوقت نفسه في العمل على تحقيق الهدف الهام المتمثل في زيادة الموارد العادية، وتوفير قاعدة مستقرة ومتنوعة للموارد يمكن التنبؤ بها.

٢ - ويؤكد قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٢٢٦/٦٧ بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية للتنمية التي تضطلع بها مظومة الأمم المتحدة، كما تؤكد قرارات سابقة، من بينها القراران ٢٠٨/٦٢ و ٢٨٩/٦٤، أن الموارد العادية تمثل الأساس الذي تقوم عليها الأنشطة التنفيذية للتنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة، وأن زيادة المساهمات المالية المقدمة لجهاز الأمم المتحدة الإنمائي، لا سيما الموارد العادية، عامل أساسي لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا.

٣ - وتقدم استراتيجية صندوق الأمم المتحدة للسكان الجديدة لتعبئة الموارد المحفزة بالنتائج، خارطة طريق تمكن الصندوق من العمل في أوضاع مالية وسياسية متغيرة. وفي مستهل عام ٢٠١٦، تلقى الصندوق إيعازات مفادها أن الموارد المتأتية من بعض البلدان المانحة التقليدية قد يعاد توجيهها، في بعض الحالات، لمعالجة تحديات وأولويات جديدة، مما سيؤثر بشكل مباشر على الموارد المتاحة لمنظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك صندوق الأمم المتحدة للسكان. وتبلغ إيرادات المساهمات المتوقعة الحالية للموارد العادية مقدار ٣٤٤ مليون دولار لعام ٢٠١٦، أي بانخفاض مقداره حوالي ٥٤ مليون دولار (١٤ في المائة)، مقارنة بمبلغ ٣٩٨ مليون دولار في عام ٢٠١٥.

٤ - ونظرا للأهمية الحاسمة للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية في تحقيق خطة عام ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة، وما لهذه الخطة من طبيعة عالمية وشاملة ومتكاملة، يحتاج الصندوق، أكثر من أي وقت مضى، إلى موارد مالية كافية ومتسقة ويمكن التنبؤ بها، حتى يتسنى له تنفيذ الولاية المنوطة به. وتتيح الزيادة في الموارد لصندوق الأمم المتحدة للسكان، بما يتماشى مع

خطته الاستراتيجية، تعزيز الدعم الذي يقدمه للبلدان في التنفيذ الكامل لنتائج المؤتمر الدولي للسكان والتنمية لما بعد خطة عام ٢٠١٤، وتحقيق اهداف التنمية المستدامة.

٥ - واستجابة لقرار المجلس التنفيذي ١٨/٢٠١٥، يتضمن التقرير الحالي تحليلا للفرص والتحديات المتعلقة بتمويل الخطة الاستراتيجية، بما يتماشى مع استراتيجية تعبئة الموارد، وتوجيهها نحو استكشاف الحوافز والآليات وفرص التمويل، لتوسيع قاعدة المانحين، وتشجيع المانحين على زيادة المساهمات في الموارد العادية، وترتيب أولوياتها.

٦ - ويتضمن هذا التقرير جداول عن المساهمات العادية ومساهمات التمويل المشترك للصندوق. وترد بيانات إضافية في المرفقات المتاحة للاطلاع على موقع الصندوق على الشبكة. والأرقام المدرجة لعام ٢٠١٦ هي أرقام تقديرية استنادا إلى المعلومات الواردة والمساهمات المسجلة حتى ١٥ أيار/مايو ٢٠١٦. ويورد هذا التقرير الإيرادات السنوية الإجمالية المؤلفة من المبالغ المحددة في اتفاقات موقعة مع جهات مانحة، والمسجلة كإيرادات، وفقا للسياسات المحاسبية للصندوق، بغض النظر عن فترة التنفيذ وجدول السداد. وتورد هذه المساهمات باستثناء (أ) التحويلات إلى إيرادات أخرى لأغراض سداد الرسوم الضريبية؛ (ب) المبالغ المردودة إلى الجهات المانحة؛ (ج) استرداد التكاليف غير المباشرة.

ثانيا - الموارد العادية وموارد التمويل المشترك

ألف - عرض عام لإيرادات المساهمات المقدمة للموارد العادية

٧ - في عام ٢٠١٥، بلغ مجموع الإيرادات التي تلقاها الصندوق للموارد العادية وموارد التمويل المشترك مقدار ٩٧٢ مليون دولار (الجدول ١)، أي بانخفاض نسبته ٣ في المائة عن عام ٢٠١٤. وتنقسم هذه الإيراداات في مجموعها إلى مبلغ ٣٩٨ مليون دولار تبرعات للموارد العادية، و ٥٧٤ مليون دولار لموارد التمويل المشترك. ومقارنة بعام ٢٠١٤، بلغ النقص في إيرادات المساهمات الموجهة للموارد العادية في عام ٢٠١٥ مقدار ٧٩ مليون دولار (أي ما نسبته ١٧ في المائة)، أما بالنسبة لموارد التمويل المشترك، فقد كانت هناك زيادة قدرها ٤٩ مليون دولار (أي ما نسبته ٩ في المائة). وتعزى ما نسبته حوالي ٧٥ في المائة من هذا الانخفاض في المساهمات للموارد العادية إلى تذبذب اسعار الصرف ما بين عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥.

الجدول ١ - إيرادات صندوق الأمم المتحدة للسكان للفترة ٢٠١٣-٢٠١٥ حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ والتوقعات لعامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧ حتى ١٥ أيار/مايو ٢٠١٦

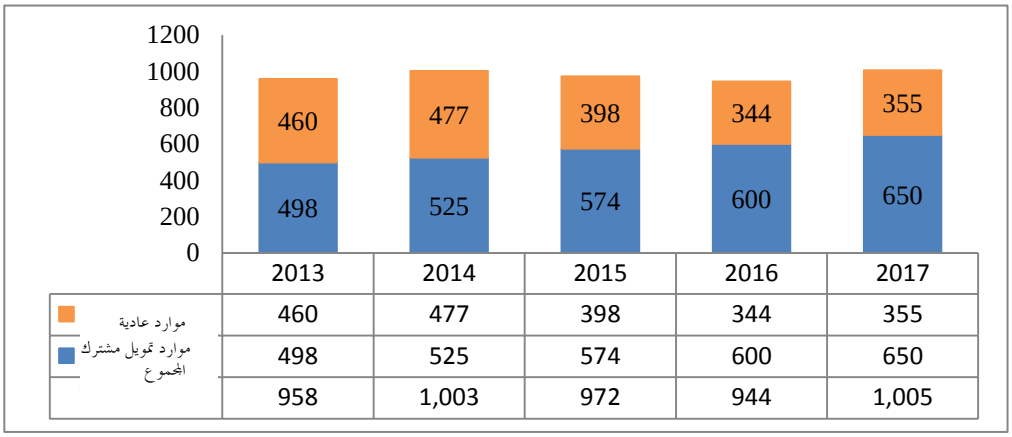

	2013	2014	2015	2016	2017
موارد عادية	460	477	398	344	355
موارد تمويل مشترك	498	525	574	600	650
المجموع	958	1,003	972	944	1,005

ملاحظة: تشمل البيانات المدرجة للفترة من ٢٠١٣ إلى ٢٠١٧ المساهمات فقط. ولا تشمل الفوائد والإيرادات الأخرى والمبالغ المردودة من المانحين. أما البيانات لعامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧، فهي لا تزال خاضعة للتغييرات. وما زلنا نتلقى معلومات من المانحين طوال السنة.

٨ - وحقق صندوق الأمم المتحدة للسكان ما مجموعه ٩٧٢ مليون دولار من الموارد المحشودة في عام ٢٠١٥. وقد تجاوز هذا الرقم الهدف الموضوع لموارد التمويل المشترك لعام ٢٠١٥ بمبلغ ١ مليون دولار، إذ تم حشد ٥٧٤ مليون دولار إزاء الهدف المتوخى للخطة الاستراتيجية، ومقداره ٥٧٣ مليون دولار. وفيما يخص الموارد العادية، كان المبلغ المحقق ، ومقداره ٣٩٨ مليون دولار، منخفضا عن الهدف المتوخى للخطة الاستراتيجية، والبالغ ٤٧٨ مليون دولار، بما مقداره ٧٩ مليون دولار (أي ما نسبته ١٦ في المائة). ويعزى هذا الانخفاض في إيرادات المساهمات للموارد العادية في عام ٢٠١٥، عن عام ٢٠١٤، بشكل رئيسي إلى أسعار الصرف غير المواتية للعملات الرئيسية مقابل دولار الولايات المتحدة، وإلى انخفاض المساهمات المقدمة من بعض المانحين الرئيسيين.

٩ - ويبلغ إجمالي إيرادات المساهمات المتوقع لعام ٢٠١٦، ٩٤٤ مليون دولار، يعود منها ٣٤٤ مليون دولار للموارد العادية، و ٦٠٠ مليون دولار لموارد التمويل المشترك. وأخذا في الاعتبار للاقتطاعات الكبيرة التي أعلن عنها بعض مانحي الصندوق للموارد العادية، فإن المبلغ المتوقع الحالي لإيرادات المساهمات لعام ٢٠١٦، المقدمة للموارد العادية، ومقداره ٣٤٤ مليون دولار. يمثل انخفاضا قيمته حوالي ٥٤ مليون دولار (أي ما نسبته ١٤ في المائة)، مقارنه بمبلغ ٣٩٨ مليون دولار في عام ٢٠١٥؛ ويتوقع أيضا أن يكون أقل من الهدف المتوخى للخطة لعام

٢٠١٦، بمقدار ١٣٨ مليون دولار (أي ما نسبته ٢٨،٦ في المائة). وبالنسبة لعام ٢٠١٧، فإن إجمالي التوقعات الأولية لإيرادات المساهمات هو ١ بليون دولار، منها ٣٥٥ مليون دولار للموارد العادية، و ٦٥٠ مليون دولار لموارد التمويل المشترك.

١٠ - وعملا بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، فإن جميع إيرادات المساهمات تسجل على أساس سنوي. ويسجل الصندوق مقدما الإيرادات الواردة من اتفاقات التمويل المشترك المتعددة السنوات؛ بصرف النظر عن جدول السداد، ما لم تكن هناك أسباب محددة لتأجيل تسجيل الإيرادات إلى مرحلة لاحقة. غير أن تنفيذ البرامج يرتبط بالتحصيل الفعلي للموارد، وفقا للنظام المالي والقواعد المالية للصندوق. وفيما يتعلق بالموارد العادية، لا يسجل المبلغ الكامل لأي مساهمة متعددة السنوات مقدما، وذلك لأن المبلغ القرار للسنوات المقبلة عادة ما يكون إرشاديا وخاضعا لظروف متباينة، رغم أن المبلغ القرار للموارد في السنة الأولى محدد بشكل مؤكد. ولهذا، يسجل الصندوق المساهمات على أساس سنوي، بناء على تأكيد كتابي من الجهة المانحة للمبلغ السنوي، أو إذا ما تعذر ذلك،عند تحصيل المبلغ النقدي.

الجدول ٢ - المساهمات المقدمة للموارد العادية لصندوق الأمم المتحدة للسكان، الفترة ٢٠١٥-٢٠١٦

٢٠١٥			٢٠١٦*		
الجهات المانحة	العملة المستخدمة	بدولارات الولايات المتحدة	الجهات المانحة	العملة المستخدمة	بدولارات الولايات المتحدة
كرونة السويد السويدية	٤٨٥	٥٧	كرونة السويد السويدية	٥٠٤	٥٩
كرونة النرويج النرويجية	٤٣١	٥٦	كرون النرويج نرويجي	٤٠١	٤٧
هولندا يورو	٣٥	٤٠	هولندا يورو	٣٥	٣٩
الدانمرك كرونة دانمركية	٢٤٠	٤٠	الولايات المتحدة دولار الأمريكية		٣١
فنلندا يورو	٣٤	٣٨	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية الجنيه الاسترليني	٢٩	٢٩
الولايات المتحدة الأمريكية دولار الولايات المتحدة	٣١	٣١	ألمانيا يورو	٢٢	٢٥

٢٠	٢٠	دولار الولايات المتحدة	فنلندا	٣١	٢٠	الجنيه الاسترليني	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية
١٩	١٩	دولار الولايات المتحدة	اليابان	٢١	١٩	يورو	ألمانيا
١٦	١٦	فرنك سويسري	سويسرا	١٨	١٨	دولار الولايات المتحدة	اليابان
١٦	١٠٨	كرونة دانمركية	الدانمرك	١٦	١٦	فرنك سويسري	سويسرا
		جهات أخرى					جهات أخرى

ملاحظة: بيانات التوقعات لعام ٢٠١٦ حتى ١٥ أيار/مايو ٢٠١٦. وتستند هذه التوقعات إلى تقديم التزامات موقعة، والتوجهات الماضية والإفادات الواردة من المانحين. ولا تزال هذه البيانات خاضعة للتغير مع توفر مزيد من البيانات من المانحين.

١١ - وبلغ في عام ٢٠١٥ العدد الإجمالي للحكومات المانحة ١٣٣ حكومة (مقارنة بعدد ١٣٢ حكومة في عام ٢٠١٤)، من بينها ٣٢ التزاما متعدد السنوات. ويلاحظ أن أربعة بلدان منتمية للجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، و ١٢ من البلدان المستفيدة من البرامج، قد زادت من مساهماتها في الموارد العادية في عام ٢٠١٥. وفضلا عن ذلك، فإن ٢٠ بلدا من البلدان المستفيدة من البرامج التي تعهدت بالتزامات في عام ٢٠١٥، لم تكن قد فعلت ذلك في عام ٢٠١٤. وسجلت الزيادات بعملات الالتزام الفعلية التي تم تحصيل ودفع التعهدات بها. وقام أيضا ١٤ بلدا عضوا في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، و ١٦ بلدان مستفيدا من البرامج، بزيادة مساهماتها في موارد التمويل المشترك.

١٢ - وسيواصل الصندوق الدعوة لزيادة المساهمات من الدول الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وغيرها، بما في ذلك البلدان المستفيدة من البامج، وكذلك مع القطاع الخاص، والمؤسسات الخاصة، والمؤسسات الخيرية. وفي عام ٢٠١٥، ساهم المانحون من الدول لأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بنسبة ٩٨،٩ في المائة من مجموع إيرادات المساهمات في الموارد العادية. وحتى ١٥ أيار/مايو ٢٠١٦، تلقى الصندوق ٧١ التزاما رسميا فيما يخص تمويل موارده العادية لعام ٢٠١٦.

الجدول ٣ - النسبة المئوية لتوزيع مساهمات الموارد العادية وموارد التمويل المشترك من مجموع المساهمات (٢٠١١-٢٠١٦)

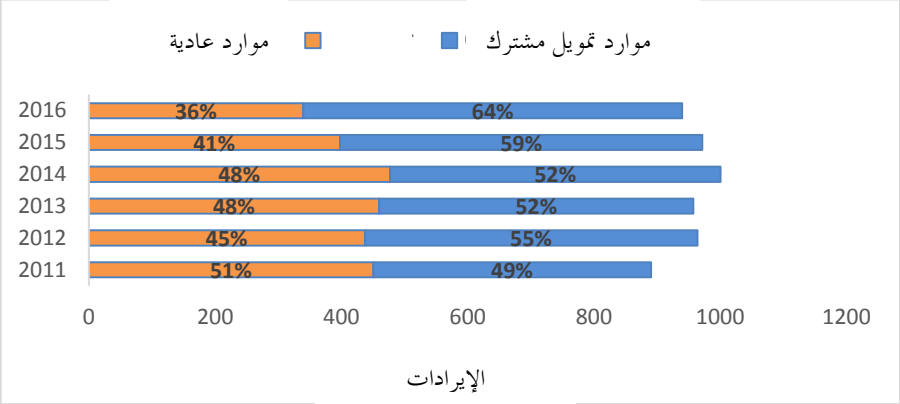

ملاحظة: البيانات المسجلة لعام ٢٠١٦ تعكس التوقعات، وهي لا تزال خاضعة للتغير

١٣ - وقد تلقى الصندوق نسبة أعلى من مساهمات التمويل المشترك من مجموع الإيرادات في الأربع سنوات الأخيرة (مساهمات الموارد العادية وموارد التمويل المشترك، وذلك على النحو التالي: ٥٥ في المائة في عام ٢٠١٢؛ ٥٢ في المائة في عام ٢٠١٣؛ ٥٢ في المائة في عام ٢٠١٤؛ ٥٩ في المائة في عام ٢٠١٥. ويسعى الصندوق، شأنه شأن بقية صناديق الأمم المتحدة وبرامجها، الى إقامة توازن بين الموارد العادية وموارد التمويل المشترك. وفي عام ٢٠١٤، كان حوالي نصف موارد التمويل المشترك المستلمة مخصصا للصناديق المواضيعية، لا سيما بصندوق اللوازم التابع لصندوق الأمم المتحدة للسكان. وفي عام ٢٠١٥، كانت ما تزيد نسبته عن ٨٥ في المائة من موارد التمويل المشترك المستلمة مخصصا لنشاطات التمويل غير المواضيعية. وفضلا عن ذلك، فقد استملت الغالبية العظمى من هذه الموارد باعتبارها التزامات قصيرة الأجل لمدة سنة أو سنتين، مما يزيد من التحديات القائمة في وجه جهود الصندوق الرامية للحفظ على إطار مؤسسي قوي ضروري لدعم ولايته، لا سيما إزاء ما تشهده الموارد العادية من تناقص. وقد تمكن الصندوق من تأمين عدد متزايد من اتفاقات تمويل مشترك أخرى كبيرة تسمح ببرامج شاملة. بيد أن العديد منها يترتب عليه تكبد تكاليف عالية نسبيا. ويعرض الجدول ٣ النسبة المئوية لتوزيع مساهمات الموارد العادية وموارد التمويل المشترك من مجموع المساهمات للفترة ٢٠١١-٢٠١٦.

١٤ - وتساعد وحدة إدارة الأموال غير الأساسية، التي أنشئت في عام ٢٠١٥، على ضمان استمرار الصندوق في العمل بسلاسة من أجل تحقيق اهدافه الاستراتيجية، على الرغم من زيادة نسبة التمويلات المشتركة؛ وقد سهلت هذه الوحدة وضع نهج منسق لإدارة هذه التمويلات وتخصيصها. ويتضمن ذلك وضع معايير موحدة لتخصيص الموارد، استنادا إلى مجموعة من المؤشرات الواضحة، والعمليات ذات الخطوط المحددة جيدا للمسؤولية والمساءلة، فضلا عن إسناد أدوار أقوى للمكاتب الإقليمية. ويتيح نظام تخصيص الموارد الجديد للتمويلات المشتركة الرئيسية توفير عملية صنع قرارات أكثر شفافية،مع تزامنها بشكل أفضل مع موارد التمويل المشترك والعادي الأخرى، من أجل إيجاد أوجه التآزر الضرورية.

باء - عرض عام لمساهمات التمويل المشترك

١٥ - بلغت القيمة الإجمالية لإيرادات مساهمات التمويل المشترك لعام ٢٠١٥، مقدار ٥٧٤ مليون دولار. ويمثل ذلك زيادة قدرها ٩ في المائة على إيرادات المساهمات لعام ٢٠١٥، والبالغة ٥٢٥ مليون دولار. وقد طرأت زيادات ملحوظة في إيرادات التمويل المشترك في عام ٢٠١٥، على مستويات المساهمات المقدمة في عام ٢٠١٤ لصندوق الأمم المتحدة للسكان، وذلك فيما يتعلق ببند التحويلات بين منظمات الأمم المتحدة (٣١ في المائة)؛ وبند الطوارئ والمساعدات الإنسانية (١٥ في المائة)؛ وإيرادات المساهمات من الحكومات التي تقدم مساهمات في البرامج القطرية الخاصة بها (٦،٥ في المائة). غير أنه قد سجلت انخفاضات ملحوظة أيضا في إيرادات المساهمات لثلاثة صناديق مواضيعية تابعة لصندوق الأمم المتحدة للسكان، وبلغ عدد اتفاقات التمويل المشترك الجديدة لعام ٢٠١٥، ٢٥١ اتفاقا، مقارنة بعدد ٢٠٤ اتفاقات في عام ٢٠١٤.

الجدول ٤ - المساهمات في موارد التمويل المشترك لصندوق الأمم المتحدة للسكان للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥

(بملايين الدولارات)

مانحون	(٢٠١٤)	مانحون	(٢٠١٥)
هولندا	١٣٢	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية	١٦٩
تحويلات بين منظمات الأمم المتحدة*	١١٣	تحويلات بين منظمات الأمم المتحدة*	١٤٨
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية	١٠٣	كندا	٥٨
النرويج	٣١	الولايات المتحدة الأمريكية	٤٥

مانحون	(٢٠١٤)	مانحون	(٢٠١٥)
الولايات المتحدة الأمريكية	١٨	السويد	٣٢
المفوضية الأوروبية	١٧	المفوضية الأوروبية	١٨
سيراليون	١٣	اليابان	١٦
اليابان	١١	الدانمرك	٧
أستراليا	٨	النيجر	٧
فرنسا	٦	شركة Noble Energy EG Ltd	٦
آخرون	٧٤	آخرون	٦٩
المجموع	٥٢٥	المجموع	٥٧٤

* تشمل جميع الأموال المتلقاة من آليات التمويل المشترك (البرامج المشتركة والصناديق الاستئمانية المتعددة المانحين) وكذلك التحويلات الثنائية من منظمات الأمم المتحدة). وترد هذه البيانات دون إدراج (أ) التحويلات إلى الإيرادات الأخرى لاسترداد لرسوم الضريبية؛ (ب) المبالغ المردودة إلى المانحين؛ (ج) استرداد التكاليف غير المباشرة.

مساهمات التمويل المشترك المتأتية من التحويلات بين منظمات الأمم المتحدة

١٦ - من أصل مجموع إيرادات مساهمات التمويل المشترك البالغة ٥٧٤،١ مليون دولار في عام ٢٠١٥، ورد ما مجموعه ١٤٧،٥ مليون دولار (أي ما نسبته ٢٦ في المائة) عن طريق التحويلات بين منظمات الأمم المتحدة (كما يظهر في الجدول ٤). ويتكون هذا المبلغ من تحويلات بين الوكالات والصناديق، حصلت بصفة الصندوق شريكا في آليات تمويل مجمع مشتركة بين الولاكالات. وقد حصلت هذه الإيرادات من ١٦ كيانا من كيانات الأمم المتحدة، وهي تمثل زيادة قدرها ٣٤،٣ مليون دولار عن المبلغ المحصل في عام ٢٠١٤، وقدره ١١٣،١ مليون دولار.

١٧ - وفي إطار مجموع الإيرادات المتأتية من التحويلات بين منظمات الأمم المتحدة، حُصّل مبلغ ١٠٧،٠ مليون دولار للتنفيذ في إطار الصناديق الاستئمانية المتعددة المانحين والبرامج المشتركة، ويشمل هذا المبلغ قيمة قدرها ١٦،١ مليون دولار من الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ.

١٨ - وواصل الصندوق القيام بدور نشط في آليات التمويل المشترك بين الوكالات، بما في ذلك مراقبة آليات التمويل المجمع، وتنسيقها، وتنفيذها. وتحصل الصندوق في عام ٢٠١٥ على مبلغ ٦٠،٨ مليون دولار للصناديق الاستئمانية المتعددة المانحين، والبرامج المشتركة، التي يؤدي فيها الصندوق دور الوكيل الإداري. ويحتفظ الصندوق بهذه الأموال كودائع باسم جميع كيانات الأمم المتحدة المشاركة، في حين لا يسجل الصندوق كإيرادات إلا جزء

المساهمات الموزع على الصندوق لأغراض المساهمات (انظر على الإنترنت المرفق ٢ للاطلاع على تفاصيل المبلغ المحصل في عام ٢٠١٥ للبرامج المشتركة والصناديق الاستئمانية المتعددة المانحين التي يؤدي فيها الصندوق دور الوكيل الإداري).

١٩ - ويواصل الصندوق إنشاء محافظ برامجية وتمويلية مشتركة مع كيانات الأمم المتحدة لمجالات النتائج التي تفيد من أوجه التآزر المشتركة بين الوكالات. وتلعب آليات التمويل المجمع وآليات التمويل المشترك بين الوكالات دورا مكملا للمساهمات العادية، والصناديق المواضيعية، الخاصة بوكالات معينة، في استراتيجية التمويل للصندوق، وذلك باعتبارها طريقة لا تسهل الأداء المشترك فحسب، ولكنها تتيح أيضا اتسام مساهمات المانحين بالتساهل في التخصيص، وبالمرونة وإمكانية التنبؤ.

٢٠ - ومن أمثلة آليات التمويل المجمع ذات الفائدة الملحوظة لتسهيل المزيد من التقدم صندوق الصحة الإنجابية والنفاسية، وصحة المواليد والأطفال، الذي يديره صندوق الأمم المتحدة للسكان وينفذه بالاشتراك مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، ومنظمة الصحة العالمية، وقد أنشأ هذا الصندوق استجابة للاستراتجية العالمية للأمين العام للأمم المتحدة من أجل صحة المرأة والطفل، ومبادرة كل امرأة وكل طفل، لزيادة الوصول إلى الخدمات المنقذة للحياة، بما في ذلك الأدوية الضرورية والأجهزة الطبية، التي تعالج بشكل فعال أسباب الوفيات الرئيسية التي يمكن تحاشيها أثناء الحمل، والولادة، ومرحلة الطفولة، في بلدان ذات أولوية. ومنذ إطلاق الصندوق في أواخر عام ٢٠١٣، أمكن له حشد مساهمات بلغ مجموعها ١٨٦،٢ مليون دولار للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥، بما في ذلك مبلغ ٢٨،٠ مليون دولار في عام ٢٠١٥.

مساهمات التمويل المشترك المتأتية من حكومات البلدان المستفيدة من البرامج

٢١ - ظل التمويل المشترك المقدم من حكومات البلدان المستفيدة من البرامج دعما لبرامجها القطرية يشكل جزءا أساسيا من مجموع الإيرادات. وفي عام ٢٠١٥، جرى توقيع اتفاقات بمبلغ ٣٦،٠ مليون دولار، مقارنة بمبلغ ٣٣،٨ مليون دولار في عام ٢٠١٤؛ ويمثل ذلك زيادة قدرها ٢،٢ مليون دولار. وفي عام ٢٠١٥ كانت الالتزامات العشرة الكبرى من النيجر (٧،٠ مليون دولار، ومالي (٥،٢ مليون دولار)؛ وبوركينا فاسو (٤،٥ مليون دولار)؛ وكوت ديفوار (٣،٩ مليون دولار)؛ ونيجيريا (٣،٥ مليون دولار)؛ وتشاد (٣،٥ مليون دولار)؛ وكولومبيا (٢،١ مليون دولار)؛ وموريتانيا (٢،٠ مليون دولار)؛ وسيراليون (١،٧ مليون دولار)؛ وتركمانستان (١،٠ مليون دولار). وتعهدت أيضا بلدان أخرى، في عام ٢٠١٥، بالتزامات دعما لبرامجها القطرية، وهي: أفغانستان والجزائر وبوتسوانا والبرازيل

وكوستاريكا ولبنان وماليزيا والمكسيك وسان تومي وبرنسيبي وأوروغواي. ومن الطرائق الناشئة لتلقي مساهمات التمويل المشترك من حكومات البلدان المستفيدة من البرامج القطرية التمويل كجزء من منح أو قروض منشؤها المصارف الإنمائية. وترد معلومات مفصلة عن المساهمات في المرفق ٣ على الإنترنت. وتمشيا مع أهداف التنمية المستدامة وخطة عمل أديس أبابا، يدعو الصندوق الحكومات إلى زيادة مساهماتها في التمويل المشترك كعنصر مكمل مهم لقاعدة الموارد العادية.

الجدول ٥ – البلدان المستفيدة من البرامج التي تسهم في البرامج القطرية الخاصة بها

مانحون	٢٠١٤	مانحون	٢٠١٥
سيراليون	١٢،٧	النيجر	٧،٠
هندوراس	٥،٠	مالي	٥،٢
غواتيمالا	٣،٩	بوركينا فاسو	٤،٥
غينينا الاستوائية	٢،٤	كوت ديفوار	٣،٩
نيجيريا	٢،٣	نيجيريا	٣،٥
جمهورية أفريقيا اوسطى	٢،١	تشاد	٣،٥
ليبريا	٢،١	كولومبيا	٢،١
كولومبيا	١،٦	موريتانيا	٢،٠
ماليزيا	٠،٤	سيراليون	١،٧
جمهورية الكونغو	٠،٤	تركمانستان	١،٠
آخرون	٠،٩	آخرون	١،٧
المجموع	٣٣،٨	المجموع	٣٦،٠

المفوضية الأوروبية

٢٢ – في عام ٢٠١٥، بلغ مجموع إيرادات مساهمات التمويل المشترك من المفوضية الأوروبية مقدار ١٨،٠ مليون دولار، مقارنة بمبلغ ١٧،٢ مليون دولار في عام ٢٠١٤. وقد ركزت الأنشطة بشكل رئيسي على دعم برامج الصحة الإنجابية والمسائل الجنسانية الوطنية، ومشاريع التعداد والدراسات الاستقصائية السكانية الأخرى، فضلا عن التدخلات الإنسانية في سياق الأزمة السورية. وقد وقع الصندوق اتفاقا جديدا للمساهمات مع المديرية العامة للتعاون الدولي والتنمية التابعة للمفوضية الأوروبية، لمكافحة العنف والتمييز القائمين على نوع الجنس في تونس. وتم توقيع خمسة اتفاقات جديدة للمساهمات مع المديرية العامة للمعونة الإنسانية والحماية المدنية التابعة للمفوضية الأوروبية، وذلك بشكل أساسي لغرض

دعم التدخلات الشاملة المتعلقة بالصحة الإنجابية والعنف القائم على نوع الجنس لفائدة اللاجئين السوريين في الأردن وتركيا، والسكان المشردين داخليا في سوريا والعراق. وقدم برنامج واحد الدعم لأنشطة متابعة التعرض لوباء الإيبولا في سيراليون.

جيم - التمويل المواضيعي

٢٣ - الصناديق الاستئمانية المواضيعية الثلاثة التابعة لصندوق الأمم المتحدة للسكان هي عبارة عن أموال مانحين مجمّعة داخليا بهدف دعم تحقيق النتائج في إطار الخطة الاستراتيجية لصندوق الأمم المتحدة للسكان. وهي تدعم البرامج المعتمدة في مجالات عمل الصندوق في البلدان ذات الأولوية التي لها احتياجات خاصة، وتعزز نهجا مترابطا للاتساق مع الخطط والميزانيات الوطنية. وتتيح إمكانية التنبؤ بالموارد في الصناديق المواضيعية فرصة فريدة لتوسيع نطاق البرمجة من أجل المساعدة على تلبية الاحتياجات غير الملباة. وحتى الآن، أنشأ صندوق الأمم المتحدة للسكان ثلاثة صناديق مواضيعية لما يلي: (أ) صندوق اللوازم التابع لصندوق الأمم المتحدة للسكان؛ (ب) صحة الأمهات؛ (ج) ناسور الولادة (برنامج متكامل مع الصندوق الاستئماني لصحة الأم). وقد انخفضت المساهمات لجميع الصناديق المواضيعية في عام ٢٠١٥، مقارنة بعام ٢٠١٤، بسبب تغير الأولويات الوطنية للحكومات المانحة، وتذبذب أسعار الصرف. ويشارك صندوق الأمم المتحدة للسكان، مع شركائه في جهود التوعية لتعزيز المساهمات في هذه الصناديق، وفقا لاستراتيجية تعبئة الموارد.

صندوق اللوازم التابع لصندوق الأمم المتحدة للسكان

٢٤ - وما يزال هذا الصندوق (الذي كان يعرف سابقا بالبرنامج العالمي لتعزيز كفالة توفير السلع في مجال الصحة الإنجابية) يمثل أداة رئيسية لتنفيذ استراتيجية المنظمة لتنظيم الأسرة، والمساهمة في تحقيق أهداف تنظيم الأسرة لعام ٢٠٢٠. وآلية مستلزمات صندوق الأمم المتحدة للسكان هي أوسع برنامج عالمي لتنظيم الأسرة. وهو يعالج الحاجة إلى زيادة إتاحة اللوازم الضرورية للصحة الإنجابية واستخدامها، دعما لتنظيم الأسرة، وخدمات الصحة الجنسية والإنجابية، لا سيما للنساء - الفتيات الفقيرات والمهمشات. ويقدم هذا الصندوق طائفة من التدخلات المجمعة لضمان الاستدامة ، والمساهمة في التنمية المنصفة والشاملة، وذلك من خلال: البيئات التمكينية وتحسين كفاءة المشتريات؛ وإتاحة الوصول بشكل أفضل إلى خدمات الصحة الإنجابية، بما في ذلك خدمات تنظيم الأسرة؛ وتعزيز القدرات والنظم الوطنية.

الجدول ٦ - إيرادات مساهمات التمويل المشترك لصندوق اللوازم التابع لصندوق الأمم المتحدة للسكان للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥، حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥

مانحون	٢٠١٤	مانحون	٢٠١٥
هولندا	١٢٥،٢	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية	٧٤،١
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية	٨٥،١	إسبانيا	٠،٢
النرويج	١٦،٠	أصدقاء صندوق الأمم المتحدة للسكان	٠،١
المفوضية الأوروبية	٤،٤	ليختنشتاين	٠،٠٣
أستراليا	٢،٧		
إسبانيا*	٠،٦٨		
اصدقاء صندوق الأمم المتحدة للسكان	٠،٠٠٥		
المجموع	٢٣٤،١	المجموع	٧٤،٤

* تشمل مساهمات من كتالونيا المتمتعة بالحكم الذاتي.

٢٥ - في عام ٢٠١٥، تمكن صندوق اللوازم من توفير وسائل منع الحمل الحديثة الكافية لدعم ما يزيد على ١٨ مليون امرأة في ما يربو على ٤٦ بلدا من البلدان المنخفضة الدخل ذات معدلات الوفيات النفاسية العالية، والاحتياجات غير الملباة لتنظيم الأسرة. وثمة إمكانية، بفضل هذه الوسائل، لتحاشي ما يقدر بـ ٩ مليون حالة من حالات الحمل غير المقصود، ٠٠٠ ٢٦ من الوفيات النفاسية و ٠٠٠ ١٧ حالة من حالات وفيات الأطفال، و ٢،٨ مليون من حالات الإجهاض غير المأمون. وتواصل أيضا، في إطار هذا الصندوق، تقديم خدمات تنظيم الأسرة للفتيات والنساء في الأوضاع الإنسانية، والإمدادات من الأدوية عالية الجودة اللازمة لإنقاذ الحياة في مجال صحة الأم.

٢٦ - وقد تمكنت البلدان التي يقدم الصندوق لها الدعم من زيادة معدلات انتشار وسائل منع الحمل؛ وإيجاد سلاسل إمداد أقوى للوازم الصحة الإنجابية؛ وزيادة توفر سبل الاختيار لوسائل منع الحمل، والأدوية اللازمة لصحة الأم.

٢٧ - ووصل إجمالي إيرادات المساهمات التي حشدت في عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥ إلى ٢٣٤،١ مليون دولار و ٧٤،٨ مليون دولار، على التوالي، على النحو المبين في الجدول ٦.

غير أنه بسبب التغيرات التي طرأت مؤخرا على بيئة المعونات، يواجه الصندوق فجوة تمويلية بحوالي ١ بليون دولار للفترة ٢٠١٥-٢٠٢٠.

٢٨ - وقد يترتب على الانخفاض في التمويل عدم تمكن صندوق اللوازم من تلبية الاحتياجات المتزايدة لوسائل منع الحمل للتنظيم الطوعي للأسرة، وأنه بحلول عام ٢٠٢٠، قد تكون هناك ٨٠ مليون حالة أخرى من حالات الحمل غير المقصود، و ٣١ مليون حالة إجهاض غير مأمون، و ٠٠٠ ٢٢٥ حالة من حالات الوفيات النفاسية، و ١٠٣ مليون حالة وفاة للأطفال حديثي الولادة. وستواجه أنظمة الرعاية الصحية تكاليف إضافية يبلغ مجموعها ٤ بليون دولار، بحلول عام ٢٠٢٠.

٢٩ - ويعزز صندوق الأمم المتحدة للسكان وشركاؤه جهودهما لمعالجة هذه الفجوة التمويلية الكبيرة لعام ٢٠١٦ وما بعده. وتجري المنظمة أنشطة مكثفة لحشد الموارد، من أجل زيادة الدعم المالي للبرنامج، في الوقت الذي تكثف فيه جهودها لزيادة وفورات التكلفة، استنادا إلى خطة مكرسة جديدة لتعبئة الموارد، للحصول على المزيد من التمويلات الإضافية، ولتوسيع قاعدة المانحين، بما يتجاوز الحكومات المانحة التقليدية.

٣٠ - ومنذ إنشاء صندوق اللوازم في عام ٢٠٠٧، تلقى هذا الصندوق الدعم من طائفة مختلفة من الجهات المانحة، وهي: أستراليا، ومؤسسة بل وميلندا غيتس، وكندا، ومؤسسة صندوق الاستثمار في الأطفال، والدانمرك، والمفوضية الأوروبية، وفنلندا، وفرنسا، وأيرلندا، وليختنشتاين، ولكسمبرغ وهولندا، والنرويج، والبرتغال، والمساهمات الخاصة (عبر الإنترنت)، وإسبانيا، وكتالونيا، والسويد، والمملكة المتحدة، ومؤسسة وينسلو.

الصندوق الاستئماني لصحة الأم

٣١ - يهدف الصندوق المواضيعي لصحة الأم إلى دعم الهدف ٣ من أهداف التنمية المستدامة المتعلق بالصحة والرفاهة، مع التركيز على الغايات المتعلقة بالحد من الوفيات النفاسية ووفيات المواليد الجدد، وتحسين حصول الجميع على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية، والهدف ٥ المتعلق بالمساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيلات. ويركز هذا الصندوق المواضيعي على خمسة مجالات ذات أهمية حاسمة للتدخلات، وهي (أ) خدمات طوارئ الولادة ورعاية المواليد الجدد؛ (ب) الموارد البشرية في مجال الصحة، وخاصة عن طريق برنامج القبالة؛ (ج) نظام مراقبة الوفيات النفاسية والتصدي لها؛ (د) الوقاية من ناسور الولادة وعلاجه، والإدماج الاجتماعي للناجيات منه (يدعم أيضا عن طريق صندوق تمويل منفصل)؛ (هـ) تقديم الدعم إلى الشابات اللائي يلدن لأول مرة. ويدعم الصندوق المواضيعي لصحة الأم البلدان في تنفيذ برامج قوية لصحة الأمهات ومتابعة النتائج، وتشجيع تعزيز

النتائج والتنسيق، وتحسين القدرة على تحديد الوفيات النفاسية والاستجابة بشكل استثنائي لتفادي حدوث وفيات يمكن اتقاؤها في المستقبل.

الجدول ٧ - إيرادات مساهمات التمويل المشترك للصندوق المواضيعي لصحة الأم (٢٠١٤-٢٠١٧)، حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥

(بملايين الدولارات)

مانحون	٢٠١٤	مانحون	٢٠١٥
لكسمبرغ	١،٦	لكسمبرغ	١،٣
ألمانيا	١،٣	ألمانيا	٠،٨
إسبانيا	٠،٧	أصدقاء صندوق الأمم المتحدة للسكان	٠،١
أصدقاء صندوق الأمم المتحدة للسكان	٠,١		
المجموع	٣،٦	المجموع	٢،٢

٣٢ - ويسهم الصندوق المواضيعي لصحة الأم في تنفيذ جهود الاستراتيجية العالمية لصحة المرأة والطفل والمراهق، وشراكة المجموعة الموسعة للمنظمات الصحية الست (H6)، والتي كانت تعرف سابقا بشراكة المنظمات الأربع (H4+)، لتسريع وتيرة التقدم نحو تحقيق الهدفين ٣ و ٥ من أهداف التنمية المستدامة، وحملة التعجيل بخفض الوفيات النفاسية في أفريقيا. ومنذ عام ٢٠٠٨، تمكن هذا الصندوق المواضيعي من توسيع نطاق دعمه المقدم إلى ٤٣ بلدا من البلدان ذات الأولوية في مجال الصحة النفاسية، كما أنه يدعم برامج القبالة في ٧٠ بلدا، ويساعد ٥٥ بلدا في إطار الحملة الرامية إلى القضاء على ناسور الولادة.

٣٣ - وتتم مواءمة المرحلة الثانية للصندوق المواضيعي لصحة الأم (٢٠١٤-٢٠١٧) مع الخطة الاستراتيجية لصندوق الأمم المتحدة للسكان، وهي تؤكد على ضرورة توخي الإنصاف واتباع نهج يركز على المرأة. ويربط إطار جديد للنتائج والمؤشرات بين مؤشرات العمليات والتدخلات الرئيسية لتسهيل التخطيط والإبلاغ، وإرشاد المكاتب القطرية بشأن المساءلة والإدارة القائمة على النتائج. وفي عام ٢٠١٥، عزز الصندوق، بالتعاون مع شركاء (من بينهم الاتحاد الدولي للقوابل، ومنظمة الصحة العالمية، والبنك الدولي، ومؤسسة جهيبيغو، ومؤسسة الطب والبحوث الأفريقية، والمؤسسة الصحية لأفريقيا، ومؤسسة ليردال للصحة العالمية)، من خدمات القبالة، وسياسات القوى العاملة في أكثر من ٧٠ بلدا. ودعم الصندوق المواضيعي إطلاق مبادرة عالمية لإشراك القوابل في القضاء على ممارسات تشويه الأعضاء التناسلية لأنثى تستهدف ١٧ بلدا أفريقيا، في إطار البرنامج المشترك بين صندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف المتعلق بإنهاء ممارسة تشويه الأعضاء التناسلية للأنثى.

٣٤ - وحتى عام ٢٠١٥، تلقى ما يزيد على ٥٠٠ مدرسة للقبالة الدعم من الصندوق المواضيعي، في شكل كتب ومعدات تدريبية، ومهارات، وتعليم، لما يزيد على ٠٠٠ ٧٠ قابلة تم الرفع من مستواهن. وفي عام ٢٠١٥ وحده، تلقى ما يزيد على ٠٠٠ ٥ قابلة التدريب السابق للخدمة، أو أثناء الخدمة (بما في ذلك تعليم أساسيات العناية لحالات التوليد الطارئة، والمواليد الجدد، وتنظيم الأسرة، ومهارات الإشراف والقيادة). وباستخدام نماذج التعليم الإلكتروني المبتكرة المتعددة الوسائط التي تم وضعها بدعم من الصندوق المواضيعي، تلقى حوالي ٨٠٠ قابلة التدريب على المهارات الرئيسية لإنقاذ االحياة، وتنظيم الأسرة، والرعاية الأساسية بالمواليد الجدد؛ وتم نشر هذه النماذج في ٢٥ بلدا.

٣٥ - وساهمت حكومة السويد، وهي أكبر الجهات المانحة للصندوق الاستئماني لصحة المرأة، بمبلغ ٥٦،٢ مليون دولار في عام ٢٠١٣، لمدة ٣ سنوات (٢٠١٤-٢٠١٦). وبلغ مجموع حجم إيرادات المساهمات المحشودة في عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥، ٣،٦ مليون دولار و ٢،٢ مليون دولار، على التوالي (انظر الجدول ٧).

حملة القضاء على ناسور الولادة

٣٦ - حملة القضاء على ناسور الولادة هي عبارة عن مبادرة عالمية يقودها وينسقها صندوق الأمم المتحدة للسكان الذي يهدف إلى جعل ناسور الولادة نادر الحدوث في البلدان النامية ندرة حدوثه في العالم المتقدم. وقد أطلق صندوق الأمم المتحدة للسكان وشركاؤه هذه الحملة عام ٢٠٠٣، لرفع مستويات الوعي بهذه المأساة الصحية والإنسانية المهملة بشكل بالغ. وتجمع هذه المبادرة بين مئات من الوكالات الشريكة على الصعيد العالمي، وعلى صعيد المجتمعات المحلية، والصعيد الوطني، وهي ذات حضور في ما يربو على ٥٠ بلدا موزعة في أفريقيا، وآسيا، ومنطقة الدول العربية، وأمريكا اللاتينية، بما في ذلك البلدان التي يدعمها الصندوق المواضيعي لصحة الأم. وتركز المبادرة على ثلاثة مجالات رئيسية للتدخل وهي: الوقاية والعلاج وإعادة الإدماج الاجتماعي والمتابعة. وفي عام ٢٠١٥، دعم الصندوق ما يزيد على ٣٠٠٠ ١ عملية جراحية تصحيحية للناسور؛ وبحسب التقديرات، فإن الصندوق يدعم ما يربو على نصف العمليات الجراحية التصحيحية التي يتم إجراؤها سنويا في جميع أنحاء العالم.

الجدول ٨ – إيرادات مساهمات التمويل المشترك في حملة القضاء على ناسور الولادة (٢٠١٤-٢٠١٥)، حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥

(بملايين الدولارات)

مانحون	٢٠١٤	مانحون	٢٠١٥
لكسمبرغ	٠،٢٩	أصدقاء صندوق الأمم المتحدة للسكان	٠،٠١
آيسلندا	٠،١١	آيسلندا	٠،٠٩
أصدقاء صندوق السكان	٠،٠٤	لكسمبرغ	٠،٢٤
		بولندا	٠،٠٣
المجموع	٠،٤٤	المجموع	٠،٣٧

٣٧ – وقد وظف صندوق الأمم المتحدة للسكان وحملة القضاء على ناسور الولادة، وشركاؤهما، اليوم الدولي للقضاء على ناسور الولادة ليكون أداة رئيسية للدعزة ورفع مستويات الوعي، ويتم الاحتفال بهذا اليوم، الذي كانت بدايته في عام ٢٠١٣، سنويا في البلدان المتضررة بناسور الولادة، وكذلك على الصعيد العالمي، لرفع مستويات الوعي، ويعزز الالتزام بالقضاء على هذا المرض. وتفيد البلدان من هذه المناسبة كطريقة لزيادة قيادة الحكومات وملكيتها للحملة، ولتوعية الجمهور، وتحديد حالات ناسور الولادة وعلاجها. وعلى الصعيد العالمي، احتفل باليوم الدولي للقضاء على ناسور الولادة في عام ٢٠١٥، مع تنظيم مناسبة جانبية، أثناء انعقاد الجمعية العامة للصحة في جنيف، سويسرا. وقد استضاف هذه المناسبة صندوق الأمم المتحدة للسكان والبعثات الدائمة لإثيوبيا وآيسلندا وليبريا لدى الأمم المتحدة في جنيف.

٣٨ – وبلغ مجموع حجم المساهمات التي تم حشدها في عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥، ٠،٤٤ مليون دولار و ٠،٣٧ مليون دولار على التوالي (الجدول ٨). وبعد نجاح الصندوق في دعم ما يزيد على ٠٠٠ ٧٠ عملية جراحية تصحيحية لناسور الولادة منذ إطلاق الحملة العالمية للقضاء على ناسور الولادة، التي مكنت أعدادا كبيرة من النساء والفتيات من ''استعادة حيواتهن'' – فإن الصندوق لن يشعر بالرضا حتى تتحصل جميع النساء والفتيات اللائي يعانين من ناسور الولادة على العلاج والدعم، ولا تطرأ حالات جديدة.

دال - المساهمات المقدمة لصندوق الأمم المتحدة للسكان من أجل التأهب للطوارئ والاستجابة الإنسانية

٣٩ - في عام ٢٠١٥، قدم صندوق الأمم المتحدة للسكان مساعدات لإنقاذ الحياة لعدد تقديري يبلغ ١٠،٥ مليون شخص (من النساء والفتيات والشباب بشكل رئيسي) في ٤٦ بلدا. وقدم الصندوق المساعدة لفئات السكان المتضررة المصنفة من قبل اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات على أنها حالات طوارئ من 'المستوى الثالث' في العراق وجنوب السودان وسوريا واليمن، وفي نطاق أزمات إنسانية أخرى في جميع أنحاء العالم، مثل حالة أزمة اللاجئين في أوروبا، والزلزال الذي ضرب نيبال.

٤٠ - وخلال السنتين الماضيتين، عزز صندوق الأمم المتحدة للسكان من تدابير التأهب في البلدان من خلال بناء القدرات، والدعم التقني، والتوفير المسبق للإمدادات والموارد البشرية والمالية المكرسة. وقد ساعد الصندوق ٥٠ بلدا في وضع الخطط الإنسانية وخطط الطوارئ التي شملت معالجة الاحتياجات الصحية الجنسية والإنجابية للنساء والمراهقين والشباب، وتقديم الخدمات للناجين من العنف الجنسي في الأزمات، بما يجاوز الأهداف السنوية الموضوعة في الخطة الاستراتيجية لصندوق الأمم المتحدة للسكان.

٤١ - وتبنى الصندوق البرمجة المرنة للاستجابة للاحتياجات الإنسانية والإنمائية، لا سيما في السياقات الهشة حتى يتسنى للمكاتب القطرية الاستجابة بشكل سريع، في الوقت الذي تساهم فيه في بناء قدرات التكيف. وفي عام ٢٠١٥، واصل الصندوق تنفيذ برامجه في السياقات المعرضة للمخاطر، والبرامج المتقدمة للحد من مخاطر الكوارث، وبناء السلام، وحماية حقوق النساء والفتيات، وسلامتهن وكرامتهن. وفي سياق الكوارث، وتغير المناخ والنزاعات الطويلة الأمد، أكد الصندوق بشكل متزايد على البرامج المستنيرة بشأن المخاطر، وإدماجها بصفة منهجية في برامج التنمية وبرامج العمل الإنساني.

٤٢ - وستفيد المنظمة من المكاسب التي تحققت خلال الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ لزيادة الحصول على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية، فضلا عن منع وقوع العنف القائم على نوع الجنس، والتصدي له، من خلال المزيد من التعزيز للدعم الإنساني المقدم للمكاتب القطرية، والدفع قدما بالالتزامات التي اتخذت في مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني، وتعزيز الدعوة، وتنفيذ خطة عمل سنداي للحد من الكوارث، وقرار مجلس الأمن ٢٢٥٠ (٢٠١٥) بشأن الشباب والسلام والأمن.

٤٣ - وزاد حجم التمويل المرصود للعمل الإنساني من صندوق الأمم المتحدة للسكان، من مبلغ ١٠١،١ مليون دولار في عام ٢٠١٤ إلى ١١٦،٢ مليون دولار في عام ٢٠١٥.

ويشكل ذلك زيادة قدرها ١٥ في المائة في إيرادات المساهمات على عام ٢٠١٤. وتمثل هذه النسبة ٢٠ في المائة من مجموع مساهمات التمويل المشترك المسجلة في عام ٢٠١٥ (١٩ في المائة في عام ٢٠١٤). وفي عام ٢٠١٥، تلقى الصندوق أيضا دعما عينيا من شركائه الاحتياطيين من خلال نشر موظفين في ١٦ مكتبا إقليميا تابعا للصندوق، استجابة للطوارئ الإنسانية. وتبلغ قيمة هذا الدعم ١،٣ مليون دولار تقريبا.

٤٤ - وظلت طرائق التمويل الإنساني المشترك التابعة للأمم المتحدة - مثل الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ، والصناديق المشتركة للأنشطة الإنسانية، ذات أهمية حاسمة لتنفيذ الاستجابة الإنسانية للصندوق، بتمويل بلغ مجموعه ٢١،٣ مليون دولار في عام ٢٠١٥ (أي ما نسبته ١٨ في المائة من مجموع التمويل الإنساني للصندوق). وكان من بين المانحين الرئيسيين الآخرين للأنشطة الإنسانية كل من المملكة المتحدة (٢٩،٤ مليون دولار)؛ والولايات المتحدة الأمريكية (٢٦،٥ مليون دولار)؛ واليابان (١٢،٨ مليون دولار)؛ والمفوضية الأوروبية (٩،١ مليون دولار)؛ وكندا (٣،٦ مليون دولار)؛ والدانمرك (٣،٦ مليون دولار)؛ والمملكة العربية السعودية (٥،٢ مليون دولار)؛ وأستراليا (١،٩ مليون دولار). وفضلا عن ذلك، تمكن الصندوق من حشد مبلغ ٢،٤ مليون دولار من صندوق الأمم المتحدة لبناء السلام (مقارنة بمبلغ ٤ مليون دولار في عام ٢٠١٤).

هاء - المساهمات المقدمة من القطاع الخاص

٤٥ - واصل صندوق الأمم المتحدة للسكان في عام ٢٠١٥ تنويع علاقاته مع الأطراف الفاعلة غير الحكومية، وقد وافق على ٦٠ شراكة جديدة. وقد حصّل الصندوق مبلغ ١٠،٤ مليون دولار من التمويلات من القطاع الخاص، ودعما عينيا قدره ٠٠٠ ٨٠٠ دولار في عام ٢٠١٥. وشكل العمل الإنساني للصندوق عاملا أساسيا لشركاء القطاع الخاص، وذلك على سبيل المثال، في حشد الدعم العيني، مثل المصابيح الشمسية أثناء أزمة وباء الإيبولا في أعقاب الزلزال الذي ضرب نيبال، وساهم الموردون أيضا، إذ قام عدد من الشركات بمنح سلع صيدلانية مجانا لبرامج الصندوق. وعلاوة على القيمة النقدية، تمكن الصندوق من الوصول إلى القطاع الخاص لدعم مجالات برامجية محددة للصندوق، واستئناف مناقشات لاستكشاف الشراكات التقنية وشراكات الموارد لموردي الصندوق، والمجالات الأخرى التي يمكن أن يكون فيها أثر ملحوظ للقطاع الخاص.

٤٦ - ووسع الصندوق نطاق جهوده لتمكين القطاع الخاص من العمل كشريك برنامجي، والإفادة من عمليات الشركات للوصول إلى الرجال والنساء في مكان العمل. ووسع الصندوق من نطاق شراكاته في مصانع الملابس في بنغلاديش، وشرع في شراكات جديدة

مع شركات في الفلبين، مما يتيح إمكانية الوصول إلى ما يزيد على ٢ مليون من الأفراد لتزويدهم بخدمات الصحة الإنجابية في أماكن عملهم.

٤٧ - وقاد الصندوق الجهود الرامية إلى إشراك شركات متعددة للعمل من أجل تحقيق هدف مشترك. وفي عام ٢٠١٥، أعلن الصندوق عن التزام القطاع الخاص بالعمل الجماعي في كينيا في إطار مبادرة ''كل امرأة، كل طفل''. وهذه المبادرة التي يقودها الصندوق في كينيا، تعمل من كينيا على تجميع الالتزامات من الشركات الوطنية والشركات المتعددة الجنسيات، بالإضافة إلى أطراف أخرى من أصحاب المصلحة الوطنية، لأجل خفض معدلات الوفيات النفاسية في البلدان الستة التي تسجل نصف جميع حالات الوفيات النفاسية.

٤٨ - وبصفة عامة، واصل الصندوق إحراز تقدم نحو تحديد الشراكات ذات القيمة العالية، والإفادة منها، مع القطاع الخاص، دعما لبرامج الصندوق وولايته. وسيعمل فرع الشراكات الاستراتيجية الذي تم إنشاؤه حديثا في شعبة الاتصالات والشراكات الاستراتيجية على توسيع نطاق هذا العمل، وتوطيد نقاط القوة الفريدة التي يتمتع بها الصندوق كشريك إنمائي.

ثالثا - حوار المجلس التنفيذي بشأن المسائل التمويلية - الفرص والتحديات المتعلقة بالدفع قدما باستراتيجية تعبئة الموارد، بما في ذلك توسيع القاعدة التمويلية

الحوار والتوجهات المتعلقة بالتمويل

٤٩ - يقوم صندوق الأمم المتحدة للسكان كجزء من الحوار المتواصل مع المجلس التنفيذي، بإحاطة الدول الأعضاء دوريا عن المسائل التمويلية، والإجراءات المتعلقة بها، وحالة الموارد. ويواصل الصندوق إبراز أهمية المساهمات من الموارد العادية، ولكنه يقوم أيضا ببناء قدراته على الإبقاء بشكل مستدام على توجه إيرادات التمويل المشترك نحو الارتفاع.

٥٠ - وفضلا عن ذلك، وفي سياق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، والمشهد المتغير لتمويل التنمية والشراكات، يهدف الصندوق إلى التأكيد على أهمية ولايته لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتبيان ذلك، بشكل يسهل تمويلا مرنا ويمكن التنبؤ به لولايته. وتبقى مسألة الموارد العادية، ومبادئ التمويل الذي يمكن التنبؤ به، والمتسم بالمرونة، لصناديق الأمم المتحدة وبرامجها، في صلب الحوارات الجارية بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي، والمجالس التنفيذية المعنية، في الجهود المبذولة تجاه إصدار التقرير الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات.

٥١ - وكما لوحظ في قرار المجلس التنفيذي ٢٠١٥/١٨، فإن تأمين التمويل الذي يمكن التنبؤ به يشكل حجر الزاوية لنجاح برامج صندوق الأمم المتحدة للسكان، والتي تساهم بدورها في نجاح خطة عام ٢٠٣٠. بيد أنه، في ضوء مشهد تمويل التنمية المتغير، وما يرد من إفادات من مانحي الصندوق، فإن مستقبل التمويل يظل محوطا بالتحديات للدول الأعضاء وللصندوق في عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧. والصندوق، باعتباره منظمة ممولة بشكل طوعي، عرضة للآثار المترتبة على البيئة المالية العالمية المتغيرة، بما في ذلك تذبذب أسعار الصرف، التي تقلل من القدرة على التنبؤ بشكل دقيق بسيناريوهات الدخل. ومن ثم، فإن الصندوق يواجه تحديات تتعلق بالقدرة على التنبؤ على أساس سنوي، لا سيما أن عددا أقل من كبار المانحين صار بإمكانهم الالتزام بالتمويل المتعدد السنوات.

الجدول ٩ - إيرادات المساهمات مقارنة بأهداف الخطة الاستراتيجية، ٢٠١٦-٢٠١٧، حتى ١٥ أيار/مايو ٢٠١٦

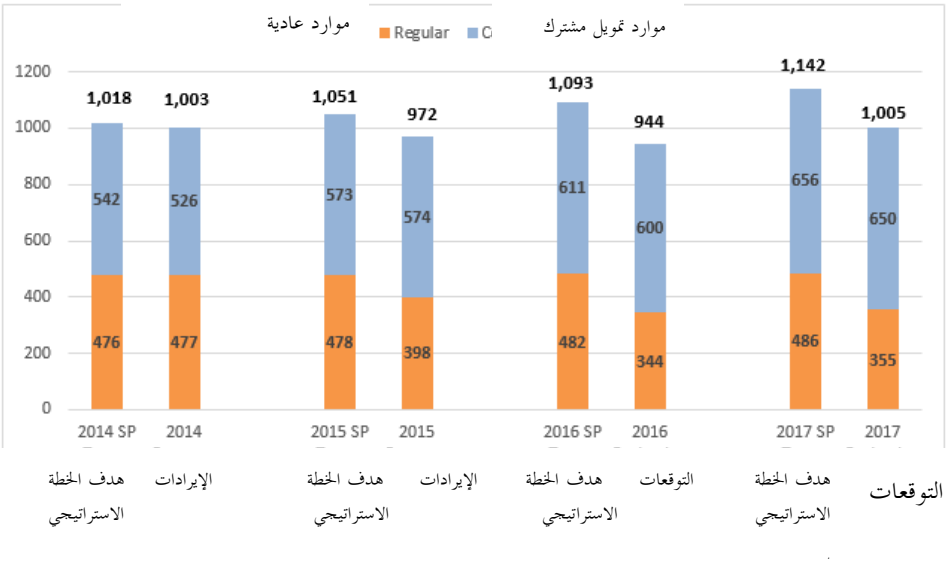

ملاحظة - توقعات عامي ٢٠١٦-٢٠١٧: البيانات حتى ١٥ أيار/مايو ٢٠١٦، وهي تستند إلى الالتزامات الموقعة والتوجهات السابقة وتوضيحات المانحين. وهذه البيانات خاضعة للتغير، في ضوء توفر معلومات أخرى من المانحين.

٥٢ - وبلغ مجموع الموارد اللازمة لتحقيق الخطة الاستراتيجية لصندوق الأمم المتحدة للسكان، للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، كما هو وارد في الخطة الأصلية للموارد المتكاملة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ (DP/FPA/2013/14)، والتي وافق عليها المجلس التنفيذي، ٤،٣٠٤ مليون دولار، بما فيها ١،٩٢٢ مليون دولار للموارد العادية، ومبلغ ٢،٣٨٢ مليون دولار من

موارد التمويل المشترك (الجدول ٩). وفي عام ٢٠١٤، بلغ المجموع العام لإيرادات المساهمات، للموارد العادية وموارد التمويل المشترك، ١،٠٠٣ مليون دولار، وكان ذلك على المسار الصحيح للوفاء بالهدف الموضوع للخطة الاستراتيجية، وهو مبلغ ١،٠١٨ مليون دولار. غير أنه في عام ٢٠١٥، بلغ مجموع إيرادات المساهمات للموارد العادية وموارد التمويل المشترك، ٩٧٢ مليون دولار، أي بانخفاض قدره ٧٩ مليون دولار (٨ في المائة) عن الهدف الموضوع للخطة الاستراتيجية، وقدره ١،٠٥١ مليون دولار. ويعود الانخفاض في إيرادات المساهمات في عام ٢٠١٥ للموارد العادية، عن عام ٢٠١٤، بشكل كبير إلى أسعار الصرف غير المواتية للعملات الرئيسية مقابل دولار الولايات المتحدة. وللعامين الأولين من الخطة الاستراتيجية (٢٠١٤ و ٢٠١٥)، انخفضت إيرادات المساهمات عن ٩٤ مليون دولار. ويتوقع لمجموع إيرادات المساهمات لصندوق الأمم المتحدة للسكان، لعامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧، أن يكون دون الهدفين المتوخيين للخطة الاستراتيجية، بمبلغ ١٤٩ مليون دولار (١٣،٦ في المائة) و ١٣٧ مليون دولار (١٢،٠ في المائة)، على التوالي.

٥٣ - وفي ضوء هذه التوقعات الجديدة لإيرادات المساهمات لعامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧، وكجزء من استعراض منتصف المدة للميزانية المتكاملة لصندوق الأمم المتحدة للسكان؛ ٢٠١٤-٢٠١٧ (DP/FPA/2016/3)، قدمت المنظمة خطة موارد متكاملة منقحة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، تبين التقليل من الاستخدام المخطط للموارد لجميع فئات التكلفة. وقد طلب الصندوق تخفيض الاعتمادات للميزانية المؤسسية، والبالغة ٦٠٩،٩ مليون دولار للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ (بعد أن كانت قيمتها المعتمدة في الأصل ٦٦٤،١ مليون دولار). وطلب الصندوق أيضا تخفيض السقف المحدد للتدخلات العالمية والإقليمية، بجعله ٢٣١،٥ مليون دولار (بعد أن كان المبلغ المعتمد في الأصل ٢٧٥ مليون دولار). وقد وافق المجلس التنفيذي على المقترح في القرار ١٠/٢٠١٦.

٥٤ - وعملا بقرار المجلس التنفيذي ١٨/٢٠١٥، فقد واءم الصندوق عملياته مع مستوى تمويله. ويعود تخفيض الاعتمادات إلى ما اتخذ من تدابير تقشف مهمة للتكيف للواقع التمويلي الجديد. ومن بين هذه التدابير تخفيض أسقف البرامج القطرية، مع اقتطاعات من الميزانية المؤسسية، والحد من التدخلات العالمية والإقليمية، بيد أن البرامج القطرية ستظل تتحصل على النصيب الأكبر من موارد صندوق الأمم المتحدة للسكان. ويتم تخصيص الموارد العادية للبرامج القطرية وفقا لنظام تخصيص الموارد، على النحو الذي اعتمده المجلس التنفيذي في قراره ٣١/٢٠١٣. ومن ثم، فإن تدابير التقشف هذه قد أثرت على قدرة الصندوق على تحقيق بعض النتائج المتوقعة على النحو المحدد في الخطة الاستراتيجية للفترة

٢٠١٤-٢٠١٧، إذ تأثرت النتائج والنواتج بانخفاض مستويات الموارد. غير أن التوزيع المتناسب للموارد على نطاق النتائج الأربع للخطة الاستراتيجية والنتائج المؤسسية الثلاث المتعلقة بالفعالية والكفاءة ظل بشكل كبير متماشيا مع التوقعات الأصلية المقدمة في الخطة الاستراتيجية وفي الميزانية المتكاملة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧.

استراتيجية تعبئة الموارد لصندوق الأمم المتحدة للسكان

٥٥ - لا يزال الدفع قدما باستراتيجية تعبئة الموارد، الذي رحب به المجلس التنفيذي في آب/أغسطس ٢٠١٥ (القرار ١٨/٢٠١٥)، دليلا يسترشد به في تنسيق جهود تعبئة الموارد المنسقة على نطاق كامل المنظمة، وذلك في تعزيز القدرات والأنظمة المطلوبة. وتفيد استراتيجية تعبئة الموارد من مجموعة من العوامل التميكينية لتعبئة الموارد التي تسمح بزيادة الموارد من المصادر التالية: (أ) المانحون التقليديون؛ (ب) الاقتصادات الناشئة؛ (ج) مساهمات الحكومات المستفيدة من البرامج؛ (د) الشراكات وآليات التمويل للموارد غير التقليدية. وتبرز الاستراتيجية أهمية الموارد العادية، ولكنها تحدد أيضا الاستراتجيات لاستمرار نمو موارد التمويل المشترك. والعامل الرئيسي المحرك للاستراتيجية هو تبني نهج لحشد الموارد على نطاق المنظومة بأسرها، حيث تعمل جميع مكونات المنظمة معا للوصول بفرص تعبئة الموارد إلى حدودها القصوى. ولا يزال الصندوق يؤكد بشكل منهجي على أن أفضل السبل للمساهمات تظل مساهمات الموارد العادية غير المقيدة - وتبقى هذه الوسيلة تشكل أساس الاستدامة وتحقيق النتائج لولاية صندوق الأمم المتحدة للسكان، كما تتزايد أهميتها في الانتقال نحو الخطة العالمية والتحولية لعام ٢٠٣٠. ومرونة استخدام هذه المساهمات تجعل منها أكثر الوسائل استراتيجية وسلاسة فيما يخص المعاملات، إذ أنها أداة تمكين للاستثمار المؤسسي في المهام الحاسمة، والتمتع بحضور حيوي، وللجهود المبتكررة من أجل الأداء البرامجي الفعال والمتكامل والمحسن، فضلا عن حشد موارد التمويل المشترك المكملة ذات الأهمية الحاسمة.

٥٦ - وقد تم استحداث السبل اللازمة للمشاركة النشطة في وضع استراتيجيات إقليمية ومواضيعية مكرسة، وأهداف وخطط قطرية مخصصة لتعبئة الموارد. وتشارك المنظمة في مسعى متضافر للدفع قدما بزيادة الإفادة من الصناديق الاستئمانية المواضيعية الحالية؛ وثمة خطط حاليا لاستخدام المزيد من أدوات التمويل لتسهيل التمويل المرن، والذي يمكن التنبؤ به، المواءم بشكل مباشر مع الخطة الاستراتيجية للصندوق للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧. وتشمل هذه الجهود إقامة شراكات أقوى مع الشركاء والمانحين الرئيسيين فيما يتعلق بالمساهمات في الموارد العادية، والتتبع الفعال لترجمة الموارد إلى نتائج إنمائية والتعريف بدور الموارد العادية في

تحقيق نتائج مهمة، والتركيز المتواصل على الابتكار، والقيمة مقابل النقود. ويواصل الصندوق التأكيد على تحسين الاتصالات، وربط الجهود بالنتائج؛ وقد أنشأ الصندوق بوابة ضمانا لشفافية المانحين.

٥٧ - حققت المشاركة النشطة في تعزيز شراكة صندوق الأمم المتحدة للسكان مع البلدان المستفيدة من البرامج لتمويل أداء النتائج، بالإضافة إلى استخدام البرامج القطرية كأداة معززة للموارد والنتائج لتحقيق ذلك، نتائج مهمة في عام ٢٠١٥، تتمثل فيما يلي: ازداد عدد البلدان التي تساهم في البرامج الخاصة بها من ١٧ بلدا في عام ٢٠١٤ إلى ٢٠ بلدا في عام ٢٠١٥، في حين زاد مجموع حجم المساهمات من ٣٣،٨ مليون دولار إلى ٣٦،٠ مليون دولار (أي بنسبة ٦,٥ في المائة). وسيكمل هذا النهج الاستمرار في تحديد فرص التمويل لمعالجة التحديات المشتركة التي تجابهها بلدان متعددة في سياق إقليمي. وستفضي بعض أوجه التعاون الإقليمي التي شرع فيها، مثل تمكين المرأة في منطقة الساحل، ومشروع العائد الديمغرافي، إلى جذب اهتمام طائفة واسعة من المانحين للانضمام إلى جهود مشابهة.

٥٨ - ويواصل الصندوق مناظرة أية مساهمات اختيارية تقدمها البلدان المرتفعة الدخل، أو عالية الدخل، لتمويل نشاطاتها البرنامجية، بما يصل إلى مبلغ ٠٠٠ ١٠٠ مليون دولار سنويا، على النحو الذي وافق عليه المجلس التنفيذي في قراره ٣١/٢٠١٣، وسيواصل الصندوق توفير الموارد العادية المتاحة لهذه المخصصات، إذ أنها تعزز من نطاق الشراكات، وتقدم الحوافز لتعبئة الموارد. وفي عام ٢٠١٤، تحصلت خمسة بلدان على تمويلات مناظرة، بلغ مجموعها ٤٨٥،٤٨٠ ألف دولار؛ وقد وسّع نطاق هذه الطريقة لتشمل تسعة بلدان تتحصل على تمويلات مناظرة يبلغ مجموعها ٨٦٩ ٧١٩ ألف دولار.

٥٩ - وبالمثل، تسمح ولاية صندوق الأمم المتحدة للسكان لها بالدخول في عمليات تعاون استراتيجية مع مؤسسات الأمم المتحدة الأخرى؛ ويواصل الصندوق ترتيب أولويات الفرص لتقوية الأواصر، وتجميع الموارد، والدعوة بشكل استباقي للأدوات الإنمائية الحالية، بالإضافة إلى الآليات التمويلية الإنمائية الأوسع نطاقا، والتمويل الاستراتيجي المشترك للأمم المتحدة والآليات المواضيعية.وعلى سبيل المثال، فإن الصندوق شريك استراتيجي في مرفق التمويل العالمي لمبادرة كل امرأة وكل طفل. وحيث إن العالم يشهد اليوم كارثة إنسانية هي الأكبر من نوعها في التاريخ، تتزايد الحاجة إلى المساعدة التي يقدمها صندوق الأمم المتحدة للسكان، وفي هذا السياق، يركز الصندوق جهوده على اجتذاب الموارد الضرورية المطلوبة من المانحين الثنائيين والنداءات المشتركة.

٦٠ - وفي حين أن حصصا مهمة من إيرادات الصندوق يتم توريدها من خلال المساهمات المقدمة للموارد العادية والصناديق الاستئمانية المواضيعية، صار الآن بإمكان المكاتب القطرية والإقليمية، كجزء من الشروع في استراتيجية تعبئة الموارد، أن يحدد كل منها أهدافه السنوية المتوخاة لحشد الموارد، بالمواءمة مع هدف حشد الموارد على الصعيد المؤسسي. وفي إطار إيرادات المساهمات من التمويل المشترك لعام ٢٠١٥، ازداد حجم الإيراد المسجل للمكاتب القطرية والإقليمية من ٢٤٠،١ مليون دولار في عام ٢٠١٤ إلى ٣٩٣،٢ مليون دولار في عام ٢٠١٥. والحصة البالغة ٦٩ في المائة من مجموع إيرادات التمويل المشترك لعام ٢٠١٥ (مقارنة بنسبة ٤٦ في المائة في عام ٢٠١٤)، هي مؤشر على نجاح جهود تعبئة الموارد المنسقة، التي تبذل على نطاق المنظمة بكاملها، بفضل استراتجية تعبئة الموارد.

٦١ - وأظهر المانحون العشرة الكبار للموارد المشتركة للصندوق، في عام ٢٠١٥، تنوعا في مصادر إيراداتهم. وبالإضافة إلى المانحين الثنائيين التقليديين، تشمل القائمة بيانات متعددة الأطراف (الأمم المتحدة والمفوضية الأوروبية)، وبلد مستفيد من البرامج (النيجر)، وشركة تابعة للقطاع الخاص (Noble Energy).

٦٢ - وفي الوقت نفسه، ركز صندوق الأمم المتحدة للسكان على الشراكات مع المانحين الرئيسيين، وبناء قاعدة مكرسة للوصول إلى مانحين جدد، ومجموعات مهمة من أصحاب المصلحة. ويركز الصندوق على عدة مجالات باعتبارها أدوات تمكين مهمة للتمويل الناجح، منها: التعزيز المستمر لتتبع الموارد والإبلاغ عنها؛ وبيان النتائج من خلال قنوات متعددة؛ وتعزيز القدرات لتأمين التمويل؛ والاستجابة بشكل فعال في الأوضاع الهشة وأوضاع الطوارئ؛ والإدارة عالية الجودة للموارد.

رابعا - خلاصة

٦٣ - يواصل صندوق الأمم المتحدة للسكان التأكيد بشكل منهجي على أن أفضل السبل للحصول على المساهمات تتمثل في مساهمات الموارد غير المقيدة، إذ أن هذه المساهمات أساس الاستدامة، وتحقيق النتائج، في إطار ولاية الصندوق. وتتيح المساهمات من الموارد العادية التي يمكن التنبؤ بها والمستدامة للصندوق تنفيذ ولايته، وتعزز من مرونته ليتسنى له التخطيط الفعال، والاستجابة للتحديات العالمية الإنمائية المتغيرة، والظروف، واحتياجات البلدان المستفيدة من البرامج. وتمكن هذه المساهمات الاستثمارات المؤسسية في الفعالية الإجرائية، وفي النظم التي تسهل حشد موارد إضافية. والموارد العادية ذات أهمية حاسمة للعمل المعياري والجهود الدعوية التي يقوم بها الصندوق، والتي تضع الأسس لتغيير ذي أثر دائم. وتمثل الدعوة القوية للموارد العادية أولوية على نطاق كامل المنظمة.

٦٤ - ووجود قاعدة تمويلية قوية هو الأساس الذي تستند إليه قدرة الصندوق على تحقيق النتائج. وإمكانية التنبؤ بالتدفق النقدي مسألة حاسمة الأهمية لإدارة العمليات بشكل يتسم بالكفاءة؛ ولهذا السبب، يحث الصندوق جميع الحكومات على تقديم مساهماتها للصندوق، والالتزام بتعهدات المساهمات ومواعيد الدفع في حينها.

٦٥ - وتظل التحديات تكتنف المشهد التمويلي. وتدعو خطة التنمية الجديدة والمشهد الإنمائي المتغير إلى انتهاج طريقة تفكير جديدة، وإقامة شراكات جديدة، وتبني طرائق مبتكرة للقيام بالعمل. ويدرك صندوق الأمم المتحدة للسكان الحاجة إلى التكيف مع حقائق المستويات الحالية لتدفقات الإيرادات العادية وإيرادات التمويل المشترك، ولكنه يؤكد أيضا على أن الاستراتيجيات اللازمة للوصول بكليهما إلى الحد الأمثل ليست متعارضة، وأنها تشكل العمود الفقري لاستراتيجية الصندوق لتعبئة الموارد.

٦٦ - وقد تمكن الصندوق من حشد موارد بلغ مجموعها ٩٧٢ مليون دولار، في عام ٢٠١٥، يبلغ نصيب التبرعات منها للموارد العادية ٣٩٨ مليون دولار، و ٥٧٤ مليون دولار لموارد التمويل المشترك. وفي ضوء ذلك، يعرب الصندوق عن تقديره للدعم السياسي والمالي الواسع النطاق المقدم إليه من المجلس التنفيذي، والدول الأعضاء، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص، وجهاز الأمم المتحدة الإنمائي.

٦٧ - ونظرا لأهمية متابعة نتائج المؤتمر الدولي للسكان والتنمية لما بعد عام ٢٠١٤ لتحقيق خطة عام ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة، واعتماد خطة عمل أديس أبابا واتفاق باريس بشأن تغير المناخ - وآثار ذلك على الاستجابات العالمية الشاملة والمتكاملة - فإن الصندوق يحتاج، أكثر من أي وقت مضى - إلى موارد مالية كافية ومتسقة ويمكن التنبؤ بها حتى يتسنى له القيام بولايته.

خامسا - عناصر قرار

٦٨ - قد يرغب المجلس التنفيذي في أن:

(أ) يحيط علما بالتقرير المتعلق بمساهمات الدول الأعضاء وجهات أخرى في صندوق الأمم المتحدة للسكان، وتوقعات الإيرادات لعام ٢٠١٦ (DP/FPA/2016/10)؛

(ب) يؤكد على أن الموارد العادية هي الركيزة التي يقوم عليها صندوق الأمم المتحدة للسكان، وهي ضرورية للحفاظ على طبيعة ولايته المتعددة الأطراف، والمحايدة والعالمية، ولقيامه بعمله، وأن يشجع الصندوق على القيام بالمزيد من التعبئة لهذه الموارد، في الوقت الذي يواصل فيه تعبئة الموارد التكميلية من أجل صناديقه وبرامجه المواضيعية؛

(ج) يشجع جميع الدول الأعضاء على زيادة مساهماتها في الموارد العادية، كما يشجع البلدان التي هي في وضع يسمح لها بذلك على تقديم مساهماتها خلال النصف الأول من السنة، وعلى الإعلان عن تبرعات لسنوات متعددة من أجل كفالة البرمجة الفعالة؛

(د) يشجع أيضا جميع حكومات البلدان المستفيدة من البرامج على توسيع نطاق مساهماتها للبرامج التي تنفذ في بلدانها؛

(هـ) يؤكد أن الصندوق يحتاج إلى دعم سياسي قوي وإلى مزيد من الدعم المالي، إضافة إلى موارد عادية يمكن التنبؤ بها، لكي يتسنى له تعزيز مساعداته للبلدان حتى تتمكن من إدماج خطة عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بشكل كامل في استراتيجياتها وأطرها الإنمائية الوطنية، ومن تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، ومن دعم البلدان في الدفع قدما بخطة عام ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة.